النائب العام القاضي قاهر مصطفى في حوار مع الصحيفة القضائية :

من سلطات النائب العام الرقابة والإشراف للتأكد من سلامة إجراءات مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات

الأمناء / القضائية / التقاه - عماد حلبوب :

أجـرت « القضائية» حواراً هاماً مـع النائب العام القاضي قاهر مصطفى تنـاول عددا من القضايا المتعلقة بالعمـل القضائي وأبرزها مهام النائـب العام وإنجازات النيابة وغيرهـا ، ولأهمية هـذا اللقاء الـذي نشرته « القضائية « تعيد صحيفة « الأمناء» نشره .

النائب العام صاحـب الولاية في تحريـك الدعاوي الجزائية ورفعها والمباشرة فيها أمام المحاكم، كما يُعد رأس الهرم في سلطة قاضي التحقيق وسلطة الاتهام والادعاء وهذه السلطات التي يتحلى بها تأتي في سياق نيابته عن المجتمع.

ويُعرف أن النائب العام يترأس أحد أهم هيئات القضاء ألا وهي (النيابة العامة) التـي تتكون من محام عام أول ورؤساء نيابة ووكلاء نيابة وغيرهم، وجميعهم يمارسون وظائف تتعلـق بتحريك الدعوى الجزائيـة بالإضافة إلى الإشراف المباشر على مأموري الضبط القضائي.

لم يمضِ عليه الكثير منذ ترأسه للنيابة العامة قبل أقل من عامين... لكن استطاع معالي القاضي قاهر مصطفى خلال هذه المدة تعزيز أداء عمل هذا الجهاز وتطويره بشكل ملحوظ يلتمسه الكثير.

ولمعرفة مهام النائب وإنجازات النيابة وغيرها.. تجري القضائية هذا الحوار الهام مـع القاضي قاهر مصطفى فإلى محصلة اللقاء:

كيف تقرأ المشهد الحالي في بلادنا؟

إن التنبؤ بمجالات ومسـارات التسوية في اليمن أمر في غاية الصعوبة وذلك لاعتبـارات متعددة منها سرعة إيقاع الأحداث وتعدد المؤثرين، وأصبحت القوى الإقليمية تلعب دورًا حاسـما في إملاء أجندتها، فلذلك يتسم المشهد اليمني بالتعقيد، ومع ذلك يظل التفاؤل والأمل في الوصول إلى صيغة مقبولة ترضي كل الأطراف فالواقع اليمني في تغيرات متسارعة ومفاجئة.

ما هي مهام واختصاصات النائب العام ؟

النائب العام هـو رأس الهرم في جهاز النيابة العامة، والتي هي هيئة من هيئات القضاء، وهو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في شأن الدعوى الجزائية، وسلطاته وولايته عامة تشـمل سـلطتي التحقيق والاتهام، وتنبسط على إقليـم الجمهورية كاملاً وعلى كافة مـا يقع من جرائم، ويشرف النائب العام على شـؤون النيابة العامة، وتنعقد له الرئاسـة القضائية والإدارية عـلى أعضائها، وللنائب العـام أن يباشر اختصاصاته بنفسـه، ولـه – في غير الاختصاصات المنوطة به قانونًا على سـبيل الانفراد – أن يعهد إلى أي من أعضاء النيابة معاونته فيها أو مباشرتها بالنيابـة عنه، كما له أن يضيف اختصاصًا شـاملاً إقليم الجمهورية بصدد بعض أنـواع الجرائم على من يراه من أعضاء النيابة العامة، إضافة إلى كون النائب العام عضوًا في مجلـس القضاء الأعلى ونائبًـا لرئيس مجلس المعهد العالي للقضاء، ويخضـع لإشرافه كافة مأموري الضبط القضائي بالجمهورية.

بعد عامين تقريبًا من توليك منصب النائب العام كيف تنظرون إلى حصيلة عمل رئاسة النيابة العامة؟

إن النيابة العامة تسـعى إلى ترسيخ سيادة القانون وصيانة حقوق الأفـراد والمجتمع مـن مختلف مظاهر الجريمة بكل أشـكالها وتطوير أدائهـا وتفعيل دورها، فقد أصدر النائب العام العديد من القرارات بإنشـاء بعض الشـعب في ديـوان النيابة العامة منها: شـعبة حقوق الإنسان والتعاون القضائي الدولي، وشعبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشـعبة المرأة والطفل، وشعبة مكافحة الجرائـم الإلكترونية (الابتزاز الإلكتروني)، وكذا تم إنشـاء نيابتي اسـتئناف في محافظة عدن هما نيابة استئناف شـمال عدن ونيابة استئناف جنوب عدن، وذلك لازدياد العدد السكاني في عدن، والتيسير على المتقاضين وتحقيق العدالة الناجزة بسرعة التصرف في القضايا من قبل النيابات. كما تم إنشـاء نيابة الصحافة والمطبوعات والنشر الإلكتروني، ونيابة الضرائـب والجمارك، ونيابة الآثار، وكذا إنشـاء النيابة الجزائية المتخصصة لمحافظتي تعز والحديدة، وكذا نيابة الصناعة والتجارة في محافظتي حضرمـوت وتعز، كـما تم خلال هذه الفترة توفـير مقرات للنيابات الابتدائيـة في محافظة عدن، وأن كانـت ليسـت بالحجـم المطلوب إلا أنهـا تلبي الغاية مـن ذلك نظرًا للارتفاع الجنـوني لإيجار المقرات المستأجرة والتي تفوق قدرات النيابة العامة المالية، ونسـعى في تنفيذ خطة مسـتقبلية لمنظومة التحول الرقمـي وزيـادة جـودة الخدمة الرقمية المقدمـة للجمهور وإتاحة المعلومات عـلى الموقع الإلكتروني مـع العمل عـلى تنميـة مهارات أعضـاء النيابة العامـة والعاملين في مختلف المجـالات، وكذا توفير منظومة الطاقة الشمسـية للعديد من النيابات في المحافظات المحررة، فالنيابة العامة أصبحت صـورة مختلفة أكثر تطورًا إلى جانب محطات أخرى ناجحة في مجال التعاون القضائي الدولي، والتواصل الفعال مع المواطنين والرأي العام، مما يرسخ ثقة المجتمع في النيابة العامة لإقامة العدل وحفظ الحقوق والحريات وحماية السلم المجتمعي.

أبرز القضايا المنجزة وجهودكم التنظيمية لعمل النيابة العامة؟

أ/ بلغ عـدد القضايا التـي وردت إلى النيابة العامة خلال العـام ٢٠٢٣م ٣٥٣ قضية وأنجزت كاملة بنسـبة إنجاز ١٠٠٪ ،وخـلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤م ١٧٦ قضية وأنجز منها ١٧٢ قضية بنسـبة ٩٧,٧ ٪ ،وبلغ عدد الشـكاوي خلال عام ٢٠٢٣م ١١٩٥ شكوى إنجزت كاملة بنسبة ١٠٠٪ ، وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤م ٤٥٨ شكوى إنجز منها ٤٥٤ شكوى بنسبة إنجاز ٩٩,١ ٪

وبلغ عدد القضايا الواردة إلى النيابات الاسـتئنافية بمختلف أنواعها خلال العام ٢٠٢٣م ٦١٦٥ قضية أنجز منه ٦٠٣٦ قضية بنسـبة إنجاز ٩٧,٩ ٪ ، وخلال النصف الأول مـن العام ٢٠٢٤م ٢٦٩٦ قضية أنجـز منها ٢٦١٤ قضية بنسبة إنجاز ٩٧٪

ب/ كما تم خلال العـام ٢٠٢٣م تحصيل مبلغ وقدره ثلاثة وعشرين مليارًا وثلاثمائة وتسـعة وأربعين مليونا وخمسمائة وألف وستمائة وتسـعمائة وسبعة وستين ريالاً، وتوريدها إلى خزينة الدولـة ، وأصدرنا العديد من التعاميم والكتب الدورية التي تنظم سـير العمل في كافة النيابات

ما هو تقييمكم لما تم إنجازه خلال الفترة الماضية ؟

هناك تغيرات ملموسـة ظهرت خلال هـذه الفترة، فالجميع يلاحظ فرقًا واضحًـا في التطور الذي طرأ على الحالة العامة للمشـهد القضائي سـواء مـن خلال آلية عمل مجلس القضاء الأعـلى أو النيابة العامة، وكذا وزارة العدل أو المحكمـة العليا، وأيضا المعهـد العالي للقضاء، إذ يسـعى الجهـاز القضـائي للانطلاق نحـو الإصلاح القضائي والقانوني وتكريس الأمن والاستقرار والشعور بالطمأنينة، وأن تحقق هذه الأهداف سـيكون لها الأثر الإيجابي محليًا ودوليًا، إذ أن معيار تقدم الدول أو تراجعها هو انعكاس لمدى تطبيق جهـاز القضاء للقوانين النافذة والالتزام بمبادئ المسـاواة والعدالة والإصلاح القضائي، فأعيد تشـكيل مجلـس القضاء الأعلى بموجـب القرار الجمهوري رقـم (٢١) لعـام ٢٠٢٢م، وتعيين نائب عام للجمهورية وفقًا للقرار الجمهوري رقم (١٣) لعام ٢٠٢٢م، وتعيين رئيس للمحكمة العليا ونائبين له وأعضاء المحكمة العليا والمحامي العام الأول في الجمهورية، ونائبي رئيس هيئة التفتيش القضائي لقطاعي المحاكم والنيابات بالقرار الجمهوري رقـم (٢٢) لعام ٢٠٢٢م، وذلك لتحقيق العدالة الناجزة والسريعة مع إحداث نقلة نوعية في عمل أجهزة السلطة القضائية وتطوير أدواتها وأساليب عملها بوسائل أكثر حداثة في سبيل إنجاز أعمال المواطنين بسهولة .

كيف يتم تنزيل مختلف أوراش إصلاح منظومة العدالة في هذا الإطار؟

إن دور النيابة العامة في حماية حقوق الإنسان أثناء مراحل الإجراءات الجزائية تكمن أهميتها في :

١- أن حماية حقوق الإنسـان من الأسس الأخلاقية التي ينبغي أن تكون أساسًـا لتقدم أي شعب وتطوره، فقد أصبحت مطلبًا عالميًا وميزانًا للسلم والأمن الدوليين.

٢- حـرص معظـم التشريعـات الجنائية الإجرائيـة لأي بلد على توفير الضمانـات اللازمـة لحمايـة حقوق الإنسـان وصيانتها إيمانًا منها بقدسية تلك الحقوق ومكانتها، وهذه الضمانات تتمثـل أولها في ضمان عمـل الأجهزة القضائية وفي مقدمتهـا جهاز النيابة العامة .

وبالرغم من أهمية دور جهاز النيابة العامة في حماية حقوق الإنسـان أثناء مراحل الإجراءات الجزائية، إلا أن كبريات المواثيق الدولية قد خلت من الإشارة إلى أهمية هـذا الجهـاز ودوره الفعال في حماية حقـوق الإنسـان، بينما اقتصر الاهتمام على الصعيد الدولي في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشـأن دور أعضاء النيابة العامـة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقدة في هافانا/ كوبا من ٢٧ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٩٠م والمسماة بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وكذلك تأسيس الجمعية الدولية للمدعين العامين سنة ١٩٩٥م.

ما هي أولويات هذه المرحلة بنظركم كنائب عام؟ وما أبرز الصعوبات التي تواجهكم؟

أبرز التحديات الجريمة المنظمة، والجرائم السيبرانية، والاحتيال المالي، و الوسائل المستحدثة في ارتكابها، وهو ما يحتاج معه ضرورة تأهيل أعضاء النيابة العامة محليًا وإقليميًـا ودوليًا لمواكبة تلك التطورات والاسـتفادة من خبرات الدول المتقدمة في كيفية التعامل مع هذه الجرائم وسـبل مكافحتها والتخفيف من عددهـا، وذلك يتطلب إمكانيات مادية كبيرة .

كما تبرز أيضًا مشـكلة توفير مبنى كمقر للنيابات العامة في محافظة عدن، وتوفير وسائل المواصلات، إلا أن الصعوبات المالية تقف عائقا في طريقنا.

كيف ترى أداء عمل مأموري الضبط القضائي بشكل عام والأجهزة الأمنية بشكل خاص؟

مأموري الضبط القضائي يلعبون دورًا مباشرًا وهامًا في تطبيق القانون، فهم عين العدالة السـاهرة وذراعها الأمينة في ميادين العمل، وعلى عاتقهم يقع العمل بكل أمانة وإخلاص ورصد من يخالف أحكام القوانين، ولأهمية مرحلة جمع الاسـتدلالات، خصص المـشرع في قانون الإجـراءات الجزائية رقم (١٣) لعـام ١٩٩٤م باباً خاصًا بها أوجب عليهم فيه القيام بإثبات جميع الإجراءات التي يقومون بها في محاضر موقع عليها منهم، ويبينوا فيها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها، وتوقيع الشـهود والخبراء الذين سمعوا، وإرسـالها إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء والمضبوطات.

إلا أن بعض الأخطاء الإجرائيـة قد تؤدي إلى إفلات المجرم من العقاب أثناء تأديتهم مهامهم، الأمر الذي يؤثر سـلبًا على العدالة، وهو ما يسـتلزم عقد دورات تدريبية لمأموري الضبـط القضائي تتضمـن: التعريف بمفهوم وآليات الضبطية الإدارية والقضائية، والوقوف على نقاط التمييز بينهما، وإطلاعهم على مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام، ومأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص الخـاص، ومهام الضبطيـة الإدارية، وبيان الاختصاصات العامة لمأمـوري الضبط القضائي العامة، والتعرف على كيفية تحرير محـاضر الضبط والبيانات ، وضرورة معرفتهم بأن كافة مأمـوري الضبط القضائي في عموم الجمهورية يتبعـون للنائب العام، ويخضعون لإشرافه طبقا للقانون.

ما هي آخر التطورات في قضية اختطاف المقدم علي عشال الجعدني ؟

نوضح بعـدم تلقي النيابـة العامـة أي بلاغ حول اختطاف المجني عليه علي عشـال الجعدني، إلا أنه – من خلال الدائرة الإعلامية المنشـأة بديوان النيابة العامة التي تتابع الأحداث التي تثار من خلال وسائل ومواقع التواصل الاجتماعـي ورفعها للنائب العام، وعـلى اعتبار أن هذه الواقعة من الوقائع التي يجوز للنيابة العامة التحقيق فيها دون حاجة إلى تقديم شـكوى – فقد أصدر النائب العام القرار رقم (٩) لعـام ٢٠٢٤م قضى بتكليف رئيس المكتب الفني بتولي التحقيـق والتصرف فيها، ومنحه صلاحيات رئيـس النيابة فيما يخـص هذه القضية، عمـلاً بالمواد ٢١٧،١١٧،١١٦،٢٣ من القرار الجمهـوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢م بشأن الإجراءات الجزائية، والذي شرع في إجراءات التحقيق بطلب محاضر جمع الاسـتدلالات والمتهمين فيها، وكذا أقرباء المجني عليه لسـماع أقوالهم، ومن ثم استكمال الإجراءات طبقاً للقانون .

كيف تواجهون التحديات وتحافظون على استقلالية عملكم؟

هناك صعوبات تواجه النيابـة العامة تتمثل بتعرض قضاة النيابة العامة والمحاكم مـن بعض أفراد الشرطة، سـواء بالاعتداء الجسدي أو حجز حريتهم دون مراعاة لما يتمتع به هؤلاء القضاة من حصانة قضائية، وكذا الإساءة لهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إذ أن القانون قد رسم الطريـق القانوني حال ارتكاب القـاضي أو عضو النيابة مخالفة لعمله، يتوجب على المتضرر من إجراءات القاضي اللجوء إلى الوسـائل القانونية ،وهناك تحديات منشؤها سـوء التحصيل العلمي، وغياب التدريب ، وغياب الرقمنة والتشريعات المنظمة للمعامـلات الإلكترونية، والجرائم المنظمـة، وعدم توفير الإمكانيات المادية لتيسـير أعمال النيابة العامة.

برأيك ما أسـباب الهجوم على عضو مجلس القضاء الأعلى « علواني» ؟وكيف ترون معالجته؟

إن التكنولوجيا مكنت من تصوير الأحداث وتوثيقها، ومن ثم نشرها على شبكة التواصل الاجتماعي، فإن عدم توثيق الأخبـار وصعوبة التحقق من صحتها وسـلامة مصادرها قد أسهم في جعل شبكات التواصل الاجتماعي أداة فاعلة في يد كل من يريد بث ونشر إشاعة ما، في ظل صعوبة فرز الأخبار وسيولة المعلومات وسهولة تداولها، ومن ثم تصديقها والاعتقاد بصحتها وبناء الأفكار والرؤى على أساسها، وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار أو اهتزاز الثقة في مؤسسـات الدولة و لمعالجة هذه الإشـكالية يمكن مواجهتها بالشـفافية، وذلك بإصـدار بيانات في وقت مناسب من الجهة المختصة عقب إطلاق الشائعة لتوضيح حقيقة الأمر.

متابعة مصادر الشـائعات، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال مصدرها.

الارتقاء بالمسـتوى الإعلامي الذي عليه التحقق من صحة المعلومات التي تنشرها، وذلك من الجهات الرسمية.

كنت قد أصدرت توجيهات للقيام بحملة تفتيش على السجون وأماكن الاحتجاز..ما سبب ذلك في هذا التوقيت؟

النيابة العامة بشـكل دوري ودائـم تقوم بالتفتيش على جميع أماكن الاحتجاز والتوقيف في كافة المحافظات المحررة، وهـذا انطلاقًا من الواجب المنوط بها وفقًا للقرار الجمهـوري بالقانون رقم (١٣) لسـنة ١٩٩٤م بشـأن الإجراءات الجزائية، وذلك بواسطة رؤساء ووكلاء النيابات – كل في نطاق اختصاصه المكاني – وأيضا من خلال رئيس وأعضاء شعبة السجون في ديوان النيابة العامة بحسب ما يُكلفون به مـن قبل النائب العام، فخلال الأيام الماضية تم تكليف شـعبة السجون بالنزول إلى محافظات تعز ولحج والحديـدة، وقبلها إلى جميع المحافظـات للوقوف على سلامة إجراءات الحجز والتوقيف، ومطابقة ذلك للقانون، والتوجيه إلى النيابات المختصة باستمرار المتابعة.

ما هي الخطوات التـي اتخذتها النيابة العامة لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد؟

تمثلـت الخطوات في إنشـاء نيابة الأمـوال العامة الابتدائية الثانية المتعلقة بمكافحة الفسـاد، والتي تتولى التحقيـق والتـصرف في القضايا التي تُحـال إليها من الجهات ذات العلاقة المتعلقة بجرائم الفسـاد المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد والقوانين النافذة الأخرى من خلال إجراءات نزيهة وشـفافة وحيادية، كما تقوم بتأهيل القضاة أعضاء النيابة العاملين في هذه النيابة من خلال مشاركتهم في الدورات التدريبية وورش العمل التي تقام سواء محليًا أو خارجيًا.